محاضرة علم الاجرام والعقاب للمرحلة الأولى للدكتور: أيمن نجم عبد مهدي

بعنوان: (مفهوم علم الأجرام وبيان وظائفه وأهدافه)

نتناول في هذه المحاضرة بيان مفهوم علم الاجرام من خلال تحديد تعريفه وكذلك بيان وظائفه, والأهداف التي يتسم بها, وذلك من خلال تقسيم المحاضرة إلى ثلاث محاور كما في النحو الآتي:

المحور الأول: تعريف علم الاجرام:

ان تعريف علم الإجرام ليس بالسهل أو الهين، ودليل ذلك أنه لا يوجد إتفاق بين الباحثين على تعريف جامع مانع له، والسبب في ذلك هو كونه علم حديث العهد نسبيا، ناهيك عن أن التعريفات تتباين حسب وجهة نظر كل باحث وتخصصه, لذلك تعددت التعريفات وفقاً لتباين الدراسات والأبحاث، فمثلاً: كان علماء الانثروبولوجيا يحاولون في تعريفهم إبراز الصفة الانثروبولوجية، بينما المتخصصون في علم الاجتماع يعدون علم الإجرام أحد الفروع العديده لعلم الاجتماع، وهكذا الحال بالنسبة لعلماء علم النفس، والطب الشرعي وعلم الامراض العقلية والنفسية فكل منهم كان يعد علم الإجرام وليد الجهود التي قام بها وبالتالي فهو فرع من الأصل. وهناك إتجاه يجعل علم الإجرام موسوعة لكافة العلوم الجنائية وعلى أية حال فقد إنعقد الاجماع في المؤتمر الدولي الثاني لعلم الإجرام المنعقد في باريس عام ١٩٥٠ على ان علم الإجرام هو الدراسة العلمية لظاهرة الإجرام) وقد أكد بأن موضوعه هو (دراسة أسباب الظاهرة الاجرامية وسبل علاجها) . ومن الملاحظ أن مرجع الاختلاف في التعريفات هو حداثة العلم وإنتماء الباحثين إلى فروع علمية عديدة.

المحور الثاني: وظائف علم الاجرام:

تتمثل وظائف علم الإجرام بما ياتي:

١ – وصف الظاهرة محل البحث: يقصد بذلك وصف الظاهرة الاجرامية فالباحث يصفها باعتبارها سلوكا انسانيا يعبر ويكشف عن شخصية صاحبة وباعتبارها واقعة اجتماعية تؤثر وتتاثر بالظروف الاجتماعية المحيطة بها كما على الباحث وصف المجرم باعتباره مصدر ذلك الوصف وهذا ما ينطوي تحت عنوان (علم الإجرام الوصفي).

٢ –بحث الاسباب المتعلقة بالظاهرة الاجرامية هنا يتعين على الباحث البحث في الاسباب الدافعة للجريمة، فتقتضي منه اللجوء إلى اساليب البحث المقررة في العلوم الأخرى المتصلة بالظاهرة محل البحث كعلم الانثروبولوجيا الجنائية وعلم الاجتماع الجنائي، وذلك لاجل تفسير اسباب الجريمة بالنسبة للفرد و الجماعة اذا على الباحث دراسة شخصية المجرم دراسة كاملة من جميع جوانبها التكوينية والنفسية والعقلية، كما عليه دراسة جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تحيط بالجريمة والمجرم. كما يندرج تحت هذا الواجب عملية التشخيص الفردي للخطورة الاجرامية وهذا الأمر يتعلق بدراسة العلوم الطبيعية المتعلقة بدراسة الإنسان وخاصة الطب. فمثلا يبين النقص والخلل النفسي او المرض الذي يجعل المجرم خطرا.

3– استخلاص الأحكام العامة للظاهرة محل البحث: بعد وصف الظاهرة وتفسير الأسباب وتشخيص الخطورة الاجرامية لابد من استخلاص الأحكام العامة التي تحكم ظاهرة الأجرام في الفرد والجماعة، وكذا القواعد التي تحكم شخصية المجرم والجريمه وتأثرهما في البيئة المحيطة بهما، ومن ثم يتم فهم الظاهرة الإجرامية فهما سليما، وبذلك يستطيع علم الأجرام تقديم السبل والطرق العلمية الصحيحة لقمع الجريمة والوقاية منها، كما يستطيع أن يقدم للأبحاث في السياسة الجنائية بحثاً كاملاً وشافيا لظاهرة الأجرام لكي يساعده في نقد وتقويم النصوص القائمة ومن ثم تقديم الحلول السليمة للمشرع الجنائي المراعاتها وتبنيها.

المحور الثالث: أهداف علم الأجرام:

1 –معالجة شخصية المجرم إما باصلاحه، كما هو الحال بالنسبة للمجرمين الخطرين الذين لديهم الاستعداد لأرتكاب الجريمة مرة أخرى (العود)، حيث يعتني علم الأجرام بهم في محاولة إعادتهم إلى حظيرة المجتمع الصالح وذلك باجراء التجارب المستمرة على شخصياتهم والبحث في أعماقها المعرفة السبب الصحيح لأنحرافها ومعالجة هذا السبب حتى ولو أدى ذلك إلى إعادة تربيتهم وتثقيفهم من جديد، وفي بعض الأحيان يمكن تعديل شخصية المجرم بوسائل طبية كالعلاج النفسي مثلاً، أو باضعاف الميل الجنسي للمجرم وذلك بأعطائه الأدوية اللازمة لحالته، أو العمل بحماية

المجتمع من شروره وذلك بمعاقبته بالأعدام أو سجنه لمدة طويلة أو وضعه في معتقل تحدد فيه إقامته، وذلك باعتبارها وسائل منع مادي للمجرم لكي لا يرتكب جريمة جديدة.

2- العمل على جعل البيئة التي سيعيش فيها المجرم مستقبلا صالحة، ويتم ذلك بأبعاد المتهم عن البيئة التي تساعده على إرتكاب جريمة جديدة، ويتمثل ذلك في مساعدة المجرمين المفرج عنهم تحت شرط وملاحظتهم وجعلهم يشعرون بأن أعمالهم تحت رقابة دائمة.

3- العمل على تقوية الضمير الأخلاقي للغير وجعل الناس يشعرون بأنهم محميون بنظم قانونية مسيطرة وقوية وهو ما يسمى بـ (المانع العام)، ويتم ذلك من خلال ملاحظة واستقراء تأثير السجن على المتهم قبيل الحكم عليه وبعد صدور الحكم عليه وتنفيذه، ولهذا أهمية قصوى تظهر في جعل المجرم أثناء سجنه يرجع إلى رشده فتقوى شخصيته الأخلاقية حتى يشعر بالأسف الأرتكابه فعلاً أساء به إلى المجتمع، وترضي الشعور بالعدل في نفس المجموع وتبين لجميع الأفراد أن العقوبة التي نزلت بالمجرم تؤكد جدية النظم القانونية المعمول بها وهذا مما يزيد من قوة روع العقوبة.

4- الإثبات الصحيح لكل الوقائع التي حدثت وبدقة حتى يقوم البحث على أسس ودعائم قوية، وفي سبيل الوصول إلى هذا البحث الدقيق يتعين الاستعانة بكل الوسائل العلمية الحديثه والتي يستخدمها عادة رجال الطب الشرعي والشرطة والادعاء العام والقاضي عند نظرة الدعوى.

مدرس المادة

دكتور أيمن نجم عبد مهدي